

زيارة تاريخية والأولى من نوعها منذ بدء حركة التمرد في السبعينات

الضالين: أكوينو يزور معتقل «مورو» .. تشجيعاً لحادثات السلام

باسيغان: نسعى للتأكيد على مكاسب عملية السلام



بنينو أكوينو

مانبلا - وكالات: يقوم رئيس الفلبين بنينو أكوينو الأسبوع المقبل بزيارة تاريخية إلى معتقل المتمردين للمسلمين في الفلبين لإعطاء دفعة لحادثات السلام.

وقال مكتب الرئيس إن زيارة أكوينو إلى معتقل الجبهة بجنوب الفلبين الأثني لثقتل أول مهمة سلام لرئيس في هذه المنطقة منذ بدء حركة التمرد في السبعينات.

ومن المقرر أن يجتمع أكوينو مع رئيس الجبهة مراد إبراهيم. كما يشهد الإنسان انطلاق مشروع اجتماعي يستهدف السكان المسلمين بمناطق يتمتع فيها المتمرّدون بنفوذ. وفق ما نقلته وكالة «فرانس برس» عن المتحدث باسم

الرئيس ريكى كاراندانغ. وأضاف: «لا يعد هذا اجتماعا رسميا، لكن وجودهما يؤكد على التزام الجانبين ونفاذ لهما بشأن إمكانية الوصول إلى حل نهائي في إطار عملية السلام.»

وأوضح أن «تدشين برامج اجتماعية يظهر تمارا ملموسة لعملية السلام.»

ورحب المتحدث باسم جبهة مورو مايك باسيغان بالإعلان عن هذه البرامج الاجتماعية.

وقال باسيغان في بيان: «تعرّز البرامج التعاون بين الحكومة والجبهة، بينما نسعي للتأكيد على المكاسب التي تحقّقها عملية

السلام. وتقاتل جبهة مورو منذ السبعينات من أجل استقلال جزيرة مينداناو.

وتشير التقديرات إلى وفاة ما يقدر بـ120 ألف شخص في النزاع.

ووقعت جبهة مورو على «اتفاق إطارى» مع حكومة أكوينو في أكتوبر الماضي يلزم الطرفان بتشكيل كيان يتمتع بحكم ذاتي في مينداناو بحلول 2016. وقت انتهاء الولاية الحالية للرئيس.

وتعهدت الجبهة بالتخلي عن سعيها إلى وطن مستقل مقابل التمتع بقدرة من النفوذ والمشاركة في القوات داخل منطقة تتمتع بحكم ذاتي.

تجنيس

تجنيس 4 آلاف

وكالات الحكومة قد طالبت على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الدكتور رولا دشني بسحب فتكرير لائحة التجنيس على الجبهة «لعدم تضمين رأي الحكومة» إلا أن الطلب لم يحظ بموافقة المجلس.

ووافق المجلس على مشروع القانون بتعديل المادة «31» من القانون رقم «5» لسنة 2005 في شأن بداية الكويت لتعديلاته «بكون للبلدية ميزانية ملحقة بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية شاملة لبرادتها ومصرقاتها.

ووافق المجلس على مشروع القانون بتعديل المادة «44» من المرسوم بقانون رقم «31» لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابية على تعديله.

وجاء نص المادة المعدلة كالتالي: «تعد الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة تقديرات إيراداتها ومخصصاتها وتعرض هذه التقديرات على وزير المالية للنظر فيها أو تعديلها وإحضرها قبل رفعها إلى مجلس الوزراء.»

ووافق المجلس على مشروع القانون بالسماح لغير الكويتيين بالانخراط بالدراسة في مراكز تعليم الكبار بوزارة التربية في مناوليه الأولى والثانية، وقال وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور نايف الجحرف إن هذا القانون أجعل إلى المجلس منذ عام 2004 ممينا أن الوزارة أوجبت في ذلك الوقت عملية ضبط جودة التعاقد الإعلانية التي لجأ إليها الكثيرون من غير المواطنين لتلقي تعليمهم.

وأضاف «نحن برسالة التعليم وأنه حق للجميع ومن أهم جدا أن يكون لدينا تركيز على هذه الفئة الموجهة في الكويت ونحرص فذلك على تلقي الجميع التعليم وفق ضوابطنا ومبادئنا.»

وأوضح أن القانون يعالج مشكلة معينة فهو يعالج قصورا في جودة التعليم في بعض المراكز التي تقدم تلك الخدمات «نتمنى الموافقة عليه.»

ووافق مجلس الأمة في جلسته الخامسة عشر على طلب الحكومة سحب تقرير لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد عن مشروع القانون بتعديل الفقرة الثالثة من المادة «3» من القانون رقم «3» لسنة 2006 في شأن المصوبات والنشر. وقالت الحكومة على لسان وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون شباب الشيخ سلمان الحمود أن الحكومة تقدم مشروع تعديل على قانون المصوبات والنشر في الشارة إلى أن التعديل لنقدم على القانون في تقرير اللجنة البرلمانية «بتعديل جزئي وهناك مشروع متكامل للإعلام للوجد».

وأكد الشيخ سلمان أن الحكومة تهدف من مشروعه إلى تعزيز الحريات الإعلامية وتغطية النشر الإلكتروني «كما هو الإعلام الجديد» إضافة إلى العديد من الأمور الأخرى.

وقال «أطلب أن يعاد الموضوع إلى اللجنة حتى يتم تقديم القانون الجديد لاسيما أنه يأخذ بوجه في مجلس الوزراء ومن ثم يحال إلى مجلس الأمة.»

«البترول»: إعادة

صحاخي صادر عن شركة أسس أنه نظرا إلى انخفاض معدلات النجاح في اختبار التخصص لبعض التخصصات الهندسية والعلمية ضمن إعلان التوظيف الذي قامت بطرحه شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة نفط الكويت في توظيفهم لحديثي التخرج لم يتم الوصول إلى العدد المطلوبة للتعيين في تلك التخصصات.

وأضاف أن من تلك التخصصات الهندسة الكيميائية والهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية وعلوم الجيولوجيا مشيرا إلى أنه وسعيا لاتاحة الفرصة «للبنات وبناتنا الخريجين» وتتضمن الشركات التعليمية من تحقيق أهدافها بتعيين الكوادر الوطنية من التخصصات الهندسية والفنية المطلوبة لتسيير أعمالها التشغيلية وتلبية احتياجات المشاريع الكبرى من القوى العاملة المؤهلة فقد قررت الشرتان إعادة اختبارات التخصص فقط لن يحالفهم الحظ في اجتيازها.»

وأعاد بيان التخصصات التي أعلنت عنها شركة البترول الوطنية الكويتية هي الهندسة الكيميائية والهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية والهندسة الكهربية والهندسة المدنية والعلوم الكمبيوتر في حين أن التخصصات التي أعلنت عنها شركة نفط الكويت هي هندسة البترول والهندسة المدنية وعلوم الجيولوجيا. وذكر أن البترول الوطنية ونفط الكويت ستقومان قريبا باستدعاء المتقدمين وتحديد مواعيد إعادة وفقر الطريقة للتعيين وبواسطة الرسائل النصية القصيرة «إس.إم.إس.» والبريد الإلكتروني.

«الجامعة»: الأولوية

للجامعة الدكتور نايف الجحرف.

وقال مقصود في تصريح صحافي أمس أنه تمت مناقشة توصيات لجنة العمدة في شأن تضمين رسالة مدير الجامعة إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حول حدث جميع الأقسام العلمية على طرح برامج جديدة لدرجتي الماجستير والدكتوراه خلال اجتماع مجلس الجامعة مساء أمس.

وأضاف أنه تم كذلك مناقشة إعطاء الأولوية للتعيين في وظيفة «معيد عضو بعثة» للحصول على درجة الماجستير وفقا للشروط والمعايير التي يتم إقرارها في هذا الشأن والأسراع في التعاقد الخارجي مع أساتذة وأساتذة مساعدين من جامعات خارجية لترسيخهم للعمل بكتبات الجامعة بهدف الارتقاء بالنشاط البحثي وبرامج الدراسات العليا.

وأفاد أنه تم الاتفاق على تشجيع المعنصر المتميزة من أعضاء هيئة التدريس على التدريس في برامج الماجستير والدكتوراه والإشراف على أطروحاتها فضلا عن تعيين طلبة الدراسات العليا كهيئة أكاديمية مساندة للمساعدة في التدريس بالإضافة إلى قيامهم بالبحث العلمي.

وحول الخطة الاستراتيجية لجامعة الكويت «2013-2017» ذكر أن مجلس الجامعة أطلع عليها وأبدي رأيه حول الخطة الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار بملاحظات أعضاء مجلس الجامعة.

«الخدمة المدنية»

وأوضح الرئيس في تصريح صحافي أمس أن عدد المسجلين من الأثاث بلغ 2000 مواطنة في حين بلغ عدد الذكور 917 مضافا أن نظام التسجيل مفتوح

اليابان تتهم روسيا بانتهاك مجالها الجوي

عواصم - وكالات: قالت وزارة الخارجية اليابانية أمس إن مقاتلتين روسيتين انتهكتا لمرجة وحيزة المجال الجوي الياباني قرب جزر يبتكارع البلدان الساسية عليها وألحقا جزيرة فوكابو شماليا اليابان، مما حدا باليابان في استنابل طائراتها للرد على ما وصفته «بالتهرض الروسي».

ولكن روسيا، التي تقوم بتناورات عسكرية حول جزر «كوريل» المتنازعة عليها، نفت أن تكون أي من طائرتها قد انتهكت لمجال الجوي لليابان.

يذكر أنه من المقرر أن يزور رئيس الحكومة الياباني الأسبق يوشيرو موري موسكو في وقت لاحق من الشهر الجاري لبحث الخلافات الحدودية بين البلدين.

وترأمن «التهرض الروسي» للزعوم مع احتفال اليابان بيوم تطلق عليه «يوم الأراضي الشمالية»، الذي تقام فيه عادة مظاهرات تدعو لإعادة الجزر المذكورة للسيادة اليابانية.

وكان رئيس الحكومة شينزو أبي قد قال في تجمع عدا أسس إنه مصمم على المضي قدما في لحادثات مع روسيا من أجل استعادة الجزر.

وكانت اليابان قد احتجت رسميا على زيارة قام بها رئيس الوزراء الروسي دميتري ميدفيديف إلى الجزر في يوليو الماضي.

الأمير: لن

وكان سمو الأمير قد حذر في كلمته من أن الإساءة إلى الأديان السماوية والرموز الدينية، وفي مقدمتها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ستؤدي إلى زيادة التطرف والخطو واتساع رقعة، لافتا سموه إلى أن استمرار هذه الظاهرة التي نشهدها بين فترة وأخرى، هو مما يؤلم عالمنا الإسلامي الذي يرفض أن يتم ذلك تحت نزع وحجج مختلفة باسم حرية التعبير.

وأكد سموه في كلمة الكويت أمام قمة متعلقة بالتعاون الإسلامي بالقاهرة أننا «مطالبون بسن قوانين تجرم مثل هذه الأفعال وتضع حدا لها، سنستدركين بالتدريج والاجلال مبادرة أخينا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بإنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية، يكون مقره مدينة الرياض، والتي عكست بعد النظر والحرص على التقريب بين أتباع الدين الإسلامي على اختلاف مذاهبهم».

وأشاد سموه بالتدريج والإعداد من جانب مصر للقمة الإسلامية، داعيا الله «أن يحفظ مصر العزيزة من كل سوء، وأن يعيد عليها نعمة الأمن والاستقرار لتعود لمراسم نورها الرائد والمعهود على المستويين الإقليمي والدولي، ولتلتفع لتلبية استحقاقاتها المحلية بما يحقق آمال وتطلعات شعبها في التنمية والبناء».

ومن جهة أخرى أوضح سمو الأمير أن مجلس الأمن «أمام مسؤولية تاريخية تتطلب توحيد الصلوف وتجاوز بعض العقبات والمسايرة في أيجاد حل سريع لمعضلة السورية، بما يحقق للأشقاء مطالبهم ويحقق دمامهم ويعيد الأمن والاستقرار لوطنهم».

وقال: «إن النجاح الذي حققه المؤتمر الدولي للماتحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، والذي استضافته الكويت مؤخرا حقق نتائجها المرجوة، حيث تجاوز مجموع ما تعهدت به الدول من مساهمات لرقاما قادت ما كان مقفرا، مما يؤكد لنا عمق مشاعر الأمم الذي يحمله المجتمع الدولي وتعاطفه تجاه تلك المأساة وأدراكه لن حجم المسؤولية للغة على عاتقه، وهو ما يجعلنا نتفائل بالعباس هذا المجلس الدولي لنصرة الشعب السوري الشقيق على أداء مجلس الأمن ودفعة إلى تجاوز حالة عدم الاتفاق التي ساهمت في استمرار مزيد الدم والدمار في سورية».

وشدد كذلك على أن مأساة فلسطين «مازالنا دون حل بسبب صلف وتعنت إسرائيل، وإصرارها على بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي»، موضحا في الوقت نفسه أن «النجاح الذي حققته عدالة القضية، يمنح فلسطين صفة دولة مرآب في الأمم المتحدة، يحتم علينا استمرار مقابلة اللجنة الرباعية الدولية ومجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته، بالضغط على إسرائيل لتحلها على القبول بقرارات الشرعية الدولية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية».

وأكد صاحب السمو أيضا موقف الكويت «الداعم لكافة الجهود الدولية الرامية لتوأم الإرساب، مبرعا عن تضافتنا بيان بعود الاستقرار والأمن لجمهورية مالي والشفقة الساحلية بما يخفف سائرتهن ووحدة أراضيهم».

وحرص سموه على تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية، قائلا: «نحن بلادي الكويت بأهمية التعاون الإسلامي، ولم ندرج وسعها في اتخاذ كافة الإجراءات التي نسهم في تعزيز ذلك التعاون، ومن هذا المنطلق فقد اتخذنا إجراءات فعالة تجاه تنفيذ البرنامج العشري لمختلفة التعاون الإسلامي المتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية، عبر الالتزام بتسديد كافة المساهمات تجاه المنظمة، كما ساهمت الكويت بمبلغ ثلاثمائة مليون دولار أمريكي في صندوق التضامن الإسلامي، والتوقيع والتصديق على الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري لدول الأعضاء وكذلك اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار».

«التحالف» و«المنبر»

حقيقة الحالة التي نمر بها، لافتا إلى أن الأزمة السياسية عميقة واتخذة في التصاعد بشكل غير مسبق.

وقال الخالد في تصريح صحافي أن الأزمة فكتك اليوم المجتمع بصورة لم يسبق لها مثل. أفرزت استقطابات واضطرابات خلقة سري نتائجها الخفية في التسلل القريب إلى الدولة والسطوة والشعب أن لم يكن هناك تحرك فعلي لتجنب السقوط إلى الهاوية.

وانتقد الخالد السلوك الحكومي في الاتفاقية في تطبيق القانون، مشيرا إلى أن ما نشاهده اليوم يمثل أحد أشد أنواع الفساد خلقة حتى تكون مسطرة القانون مطبقة على فئة دون الأخرى.

وعبر الخالد عن استنكاره ورفضه لمراسم وزارة الداخلية في تطبيق التهم لكثير من الناشطين السياسيين والمفكرين، مؤكدا أن الوزارة انحرفت عن دورها الحقوقي وأصبحت طرفا في الصراع السياسي الذي تعيشه البلاد منذ مورو الصوت الواحد.

وقال الخالد في تصريح صحافي أمس أن الوزارة مارست بشكل فاضح مبدأ الاتفاقية في توجيه التهم إلى من يخالف المسار الرأى والموقف، مؤكدا أن هذا التوجه لن يعيد الاستقرار والأمن إلى الساحة السياسية، بل يزيد الأزمة التي تعيشها تعقيدا، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الحريات في البلاد ذهورت بشكل كبير بل أصبحت سجنية خلف قضبان السلطة والحكومة.

وانتقد الخالد الصحة الحكومي حيال الأحداث التي تعيشها الدولة، مستائلا هل هناك حكومة فعلية في الكويت؟ مشيرا إلى أن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يتحدث عن حوار ومصالحة مع المعارضة وفي المقابل حكمته تكبل التهم وتمارس الانتقام من السياسيين والشباب، مبيدا أن الدوات التي يطلقها العبدالله بين الحين والآخر للحوار مجرد كذبات سياسية.

وشدد الخالد على أن القضاء هو الملاذ الأخير لدولة الديمقراطية، وأي إساءة لجسد القضاء هي بمثابة إساءة مباشرة للدستور والديمقراطية، مبيدا أن نقد الأحكام القضائية أمر مباح ولكن دون التشكيك والتجريح في السلطة القضائية.

وبين الخالد أنه من الطبيعي أن تكون هناك ردود فعل من قبل البعض إن لم تصدر الأحكام لصالحهم، إلا أنه من قبل المقول أن يوضع القضاء كطرف في الصراع السياسي أو يتم إقصاءه بشكل مباشر أو غير مباشر في الأحداث التي تعيشها الدولة، مجددا رفضه للسماح بالأمس القضائية بأي شكل من الأشكال مع التأكيد على الحق باتخاذ الأحكام بما لا يخالف الدستور.

وحمل الخالد كتلة الأغلبية المنظمة مسؤولية تذور وترجيع قوى المعارضة لاستمرارها في التصرف معزول عن القوى السياسية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة الاستفراد في القرارات دون مناقشة الأطراف الأخرى المثقفة معها في مبدأ رفض مرسوم الصوت الواحد، مشيرا إلى أن «الأغلبية» مازالت تعيش في جلباب وضعها السياسي إبان انعقاد مجلس 2012 المقبل.

وأضاف الخالد: إن جزءا من تعيشه اليوم على صيغة كتلة «الأغلبية» التي كانت تتسارع نحو تقليص العقوبات البريومة على حرية التعبير والرأي، والفترحت وشرعت ما كان هدفه الحطلي الانتقام من الأطراف الأخرى عبر أداة التشريع البرلمانية دون أدنى الاعتقال لما قد يترتب عليه من آثار سلبية على حريات الرأي والتعبير.